

ورقة اخبار

صادرة من قبل دائرة اجراء الزرقاء

الى خضر محمد عبد الرزاق من الخليل جتدي مسرح رقم ٨٩٥٥١ وحاليا مجهول محل الإقامة .
تبلغت ورقة الاخبار الاولى المؤرخة في ١٩٧٤/٣/١٢ الصادرة من دائرة اجراء الزرقاء المتضمنة لزوم دفعي الى
عطوفة النائب العام بالاضافة لوظيفته مبلغ ٥٩ ديناراً و ٧٣٠ فلساً المحكوم به والمنبئة باتخاذ المعاملات القانونية بحقي
عند امتناعه عن الاداء في ظرف شهر من تاريخ تبليغ هذه المذكرة .

مذكرات جلب

يفتضي حضور الاشخاص التالية اسمائهم في الوقت المعين لرؤية الدعاوى المقامة عليهم وان لم يحضر وانجري
عليهم الاحكام الخصوصية في قانون اصول المحاكمات الجزائية .

الاسم	الحكمة	التاريخ	الساعة	نوع الجرم
زياد رفعت هيثان	صلح عمان	٩٧٤/٤/١٤	٨ صباحاً	السرقه
خليل سالم عبد الرحمن الحناتنة	"	٩٧٤/٤/١٤	"	"
احمد عبد القادر احمد ايوب	صلح اربد	٩٧٤/٤/١٣	"	"
ابراهيم احمد مطارف الشناوي	صلح الزرقاء	٩٧٤/٤/٣٠	"	اساءة الاثبات
حسين حرايبي	صلح المفرق	٩٧٤/٤/١١	"	الشروع بالسلب
خليل البريشي	"	٩٧٤/٤/١١	"	"
محمود صالح عبد العزيز الشاهين	صلح مادبا	٩٧٤/٤/١٤	"	جزائية
حرميل الزامي	صلح الكرك	٩٧٤/٤/٢٧	"	الحراج
عبد الغني محمد عبد الغني سلطان	الجمارك البدائية	٩٧٤/٥/٩	"	الجزاء
جبر اللبيب ابو حميدان	املاك الدولة	٩٧٤/٤/٢٣	"	الحق العام
مطيع النفيعات ابو حمدان	"	"	"	"
احمد مقلح سلامة حسين	"	"	"	"

الجمهورية العربية السورية
للمملكة الاردنية الهاشمية

عان : الثلاثاء ٢٤ ربيع الأول سنة ١٣٩٤ هـ . الموافق ١٦ نيسان سنة ١٩٧٤ م . العدد ٢٤٨٦

الفهرس

صفحة	قانون رقم	لجنة	قانون معدل
٥٤٠	١٣	لجنة ١٩٧٤	قانون معدل لقانون المعدل للاحكام المتعلقة بالاموال غير المنقولة
٥٤١	١٤	لجنة ١٩٧٤	قانون معدل لقانون الزراعة
٥٤٣	١٥	لجنة ١٩٧٤	قانون معدل لقانون نقابة اطباء الاسنان
٥٤٤	١٦	لجنة ١٩٧٤	قانون معدل لقانون النقل على الطرق
٥٤٥	١٧	لجنة ١٩٧٤	قانون ادارة املاك الدولة
٥٤٩	٢١	لجنة ١٩٧٤	نظام معدل لنظام علاوة غلاء المعيشة الاضافية لموظفي الحكومة
٥٥١	٢٢	لجنة ١٩٧٤	نظام معدل لنظام بلدية مادبا
٥٥٣	٢٣	لجنة ١٩٧٤	نظام تنظيم وادارة وزارة التكوين
٥١٠	٢٤	لجنة ١٩٧٤	نظام التكوين
٥٦٦	٢٥	لجنة ١٩٧٤	نظام معدل لنظام التنظيم الاداري لوزارة الصحة
٤٦٨	٢٦	لجنة ١٩٧٤	نظام تمثيل مؤسسة التنمية الصناعية في مجالس ادارة الشركات الصناعية
٥٧٠	٢٧	لجنة ١٩٧٤	نظام تشكيلات الوزارات والبنات الحكومية للسنة المالية ١٩٧٤
٥٧٢			احداث وسام عسكري
٥٧٥	(١)	لجنة ١٩٧٤	قرار رقم صادر عن المجلس العالي المنصوص عليه في المادة (٥٧) من الدستور

نحس الملك محمد السادس

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٤

قانون معدل للقانون المعدل للاحكام المتعلقة بالاموال غير المنقولة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل للقانون المعدل للاحكام المتعلقة بالاموال غير المنقولة لسنة ١٩٧٤)
ويقرأ مع القانون رقم (٥١) لسنة ١٩٥٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيلي كقانون واحد ويعمل به
من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة الثانية من القانون الاصيلي باضافة البندين (هـ ، و) الى آخر البنود الواردة في الفقرة الثالثة منها :
هـ - اذا حصل البيع او الفراغ من مؤسسة الاسكان الى احد المتقاعين من مشاريعها ، او من جمعية
اسكان الى احد اعضائها او من الجمعية الخيرية للقوات المسلحة الى احد ضباط او افراد القوات
المسلحة .

و - تسري احكام الفقرة (هـ) على الدعاوى التي لم تقترن بحكم قطعي .

١٩٧٤/٣/٣١

محمد بن طلال

رئيس الوزراء
زيد الرفاعي

وزير المالية
ذوقان الهنداوي

وزير العدل
سالم مساعده

نحس الملك محمد السادس

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (١٤) لسنة ١٩٧٤

قانون معدل لقانون الزراعة

مادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الزراعة لسنة ١٩٧٤) ويقرأ مع قانون الزراعة رقم (٢٠)
لسنة ١٩٧٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من
تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مادة ٢ - تعدل المادة (١١٠) من القانون الاصيلي بحذف عبارة (وترصد أمانات تصرف لتطوير الثروة الحرجية)
الواقعة في نهايتها .

مادة ٣ - تلغى المادة (١٤٥) من القانون الاصيلي ويستعاض عنها بما يلي :-

مادة (١٤٥) :

أ - يحظر صيد الطيور النافعة للزراعة او قتلها او امساكها بأية طريقة كما يحظر حيازتها او نقلها او بيعها
او عرضها للبيع حية او نافقة .

ب - يحظر صيد الطيور الجارحة والحيوانات الكاسرة او امساكها بأية طريقة او تسميمها الا باذن
خاص من الوزير .

ج - يصدر الوزير قرارات بتعيين انواع الطيور التي تنطبق عليها احكام هذه المسادة وبيان شروط
ترخيص صيدها على وجه الاستثناء للاغراض العلمية .

مادة ٤ - تعدل المادة (١٥١) من القانون الاصيلي باضافة الفقرة التالية اليها تحت حرف (د) واعادة ترقيم الفقرة
(د) الاصلية لتصبح (هـ) :-

د - يحظر استعمال المقاقير المخدرة في صيد الطيور والحيوانات البرية .

هكذا من أجل

مادة ٥ - تعديل المادة (١٥٤) من القانون الاصيل باضافة الفقرة التالية اليها تحت حرف (ج) :-

ج - بالاضافة للمقوبات المنصوص عليها في المادتين (١٥٣ ، ١٥٤) يصادر السلاح المستعمل للصيد في المخالفات التالية :

١ - الصيد بدون رخصة سارية المفعول

٢ - الصيد في غير المناطق المسموح بها

٣ - الصيد في غير الاوقات المسموح بها

مادة ٦ - يلغى ما ورد في المادة (١٩٧) من القانون الاصيل ويعاد ترقيم المواد التي تليها .

١٩٧٤/٣/٣١

أحمد بن محمد

وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية	وزير الثقافة والاعلام	وزير المالية	وزير الانشاء والتعمير	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع
فؤاد قلايش	عدنان ابو عوده	ذوقان الهنداوي	صبيحي امين عمرو	زيد الرفاعي

وزير التربية والتعليم	وزير النقل	وزير الاشغال العامة	وزير السياحة والآثار	وزير العدل	وزير الاقتصاد الوطني
مصر بدران	نديم زرو	احمد الشوبكي	غالب بركات	سالم مساعده	عمر التاطلي

وزير دولة لشؤون الارض المحتلة	وزير دولة لشؤون المواصلات	وزير دولة لشؤون الصحة	وزير دولة لشؤون طاهر نشأت المصري
عفي الدين الحسيني	احمد عبد الكريم الطراونه	فؤاد الكيلاني	زهير المفتي

وزير القويين والتمسكات الاسلامية	وزير الاوقاف والشؤون	وزير دولة لشؤون	وزير الزراعة	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل
عبد العزيز الخياط	مروان دودين	مروان الحمد	يوسف ذهني	

في الحسين لله

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

تصادق على القانون الآتي وتأممر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٤

قانون معدل لقانون نقابة اطباء الاسنان

لادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون نقابة اطباء الاسنان لسنة ١٩٧٤) ويقرأ مع القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

لادة ٢ - يلغى نص المادة (٨) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :-
اذا لم ينجح الطالب في الفحص او اذا تعذر اجراء الفحص لاي سبب فالوزير ان يمنح الطالب تصريحاً مؤقتاً لمرأولة المهنة في حيازة طبيب مسجل الى ان يتقدم الطالب للفحص وينجح فيه :

لادة ٣ - تعديل الفقرة (ب) من المادة (٢٦) من القانون الاصيل باضافة الجملة التالية الى آخرها :
(باستثناء حشو الاسنان وقلمها)

أحمد بن محمد

١٩٧٤/٣/٣١

وزير الصحة	وزير العدل	وزير الدفاع	رئيس الوزراء
فؤاد الكيلاني	سالم مساعده	زيد الرفاعي	زيد الرفاعي

نحس الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (١٦) لسنة ١٩٧٤

قانون معدل لقانون النقل على الطرق

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون النقل على الطرق لسنة ١٩٧٤) ويقرأ مع القانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٥٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل الفقرة (١٣) من المادة (٢) من القانون الاصلي حسب ما عدلت بالمادة (٢/ب) من القانون رقم (٣٧) لسنة ١٩٦٨ باعتبار ما ورد فيها بند (أ) واضافة البند (ب) التالي اليها :
ب- السيارة السياحية - السيارة الصالون المعدة لاستعمال السياح مقابل اجر ويجري ترخيصها من قبل سلطة الترخيص بتنسيب من وزير السياحة .

المادة ٣ - تعدل الفقرة (أ) من المادة (١٢٩) من القانون حسبما عدلت بالمادة (١٨) ب) من القانون الاصلي رقم (٣٧) لسنة ١٩٦٨ باضافة البند التالي اليها تحت رقم (١٤) :
(١٤) لوحات السيارات السياحية : نصفها ابيض ونصفها اخضر مع كلمة (سياحية) والاحرف والارقام سوداء .

المادة ٤ - تعدل المادة (١٧٦) من القانون الاصلي حسبما عدلت بالمادة (٢٣) من القانون رقم (٣٧) لسنة ١٩٦٨ باضافة الفقرتين (د و هـ) التاليين اليها :

د - السياح الحائزون على رخص سوق اجنبية او دولية اذا ساقوا سيارات سياحية اردنية .
هـ - يقوم بقيادة السيارة السياحية السائح او الزائر بنفسه .

المادة ٥ - يضاف الى الملحق رقم (١) المنصوص عنه في المادة (١٧٨) من قانون النقل على الطرق رقم (٤٩) لسنة ١٩٥٨ عبارة (رسوم اقتناء السيارات السياحية) .

١٩٧٤/٣/٣١

اختصاصات

وزير العدل	وزير المالية	وزير الدفاع	رئيس الوزراء
سالم مساعده	ذوقان الهنداوي	زيد الرفاعي	زيد الرفاعي
وزير الداخلية	وزير الصحة	وزير الاشغال العامة	احمد الشوبكي
احمد عبد الكريم الطراونه	لؤاد الكيلاني		

نحس الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (١٧) لسنة ١٩٧٤

قانون ادارة املاك الدولة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون ادارة املاك الدولة لسنة ١٩٧٤) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية :

المادة ٢ - تعني عبارة (املاك الدولة) الاموال غير المنقولة المسجلة باسم خزانة المملكة الاردنية الهاشمية والتي تستعمل وفقا للقوانين المرعية .

تعني كلمة الوزير وزير المالية/الاراضي والمساحة .

تعني كلمة المدير مدير عام دائرة الاراضي والمساحة .

تعني عبارة (اللجنة العليا) اللجنة المشكلة بموجب هذا القانون .

المادة ٣ - ينامط بالمدير كل ما يتعلق بادارة اراضي الدولة واملاكها والانشاءات القائمة عليها .

المادة ٤ - لغايات تفويض وتأجير املاك الدولة :

أ - تشكل اللجنة العليا من وزير المالية/الاراضي والمساحة ورئيس هيئة وادي الاردن ووكيل وزارة الزراعة ومدير عام دائرة الاراضي والمساحة وممثل عن وزارة الداخلية لشؤون البلدية والقروية .

ب - يشكل الوزير في كل محافظة وفي كل لواء لجنة تدعى (لجنة املاك الدولة) مؤلفة من الحاكم الاداري ومدير تسجيل الاراضي ومدير المالية او المحاسبة وممثل عن وزارة الزراعة يعينه وزير الزراعة .

المادة ٥ - يكون عمل لجان املاك الدولة النظر في طلبات الاستئجار والتفويض التي يحال اليها من المدير واجراء الكشف عليها والتحقيق في تلك الطلبات واية امور اخرى تتعلق باملاك الدولة وتقدير قيمتها بالسعر الخارج عند التقدير وتقديم تقاريرها للمدير ليرفع توصياته بشأنها للجنة العليا .

والمدير ان يعيد الى اللجنة اي تقرير من اجل استكمال التحقيق واجراء الكشف ثانية اذا لزم ذلك .

المادة ٦ - تصدر اللجنة العليا توصياتها بالتفويض والتأجير وترفعها الى مجلس الوزراء لاتخاذ القرار المناسب .

المادة ٧ - يجري تأجير املاك الدولة للغايات المبنية في المادة (١٠) من نظام تفويض وتأجير املاك الدولة رقم (٦٠) لسنة ١٩٦٤ بقرار من الوزير وبناء على تنسيب من المدير دون الحاجة الى لجنة او اعلان .

هكذا من المأهول

المادة ٨ - يجري تفويض وتأجير املاك الدولة وفق الاولويات التالية : -

أ - للغايات الزراعية

- ١ - المزارعون الذين يمتنون الاعمال الزراعية وليست لهم املاك مسجلة باسمائهم ويقيمون عادة في المنطقة التي تقع فيها الارض .
- ٢ - الجمعيات التعاونية الزراعية المسجلة والتي من اهدافها احياء الاراضي الزراعية شريطة ان يقيم اعضاؤها في المنطقة التي تقع فيها الارض .
- ٣ - خريجو المدارس والمعاهد والكليات الزراعية من غير الموظفين الذين يقيمون عادة في المنطقة التي تقع فيها الارض .
- ٤ - المزارعون الذين يقيمون عادة في المنطقة التي تقع فيها الارض ويمتنون الاعمال الزراعية ولا يملكون ارضا تكفي لاعتالهم .

ب - للغايات السكنية

- ١ - تفويض املاك الدولة لغايات السكن ضمن مناطق التنظيم عن طريق تفويضها بالاسعار الدارجة لمن لا يملك بيت سكن ويقيم بنفس المنطقة التي تقع فيها الارض ومسؤولا عن اعادة اسرته .
- ٢ - يمنح تفويض الشخص الواحد مساحة تزيد عن الدونميين ضمن مناطق البلديات والتنظيم ويشمل هذا المنح افراد عائلة المفوض اليه المسؤول عن اعالهم شرعا .
- ٣ - في جميع الاحوال الوارد ذكرها في البندين أ و ب يشترط ان يكون الطالب اردنيا مقبا في المنطقة التي تقع فيها الارض وقادرا على احياء الارض بالناسن الرشدا اذا كان شخصا طبيعيا .
- ٤ - باستثناء ما نص عليه في المادة (٧) توجب املاك الدولة لغير الغايات الزراعية والسكنية وفق ما يقرره مجلس الوزراء بناء على تنسيب اللجنة العليا .

المادة ٩ - أ - يجري تفويض الاراضي الموصوفة في الباب الحادي عشر من قانون الزراعة وقسم (٢٠) لسنة ١٩٧٣ وفق احكام هذا القانون وذلك بعد اخذ موافقة وزير الزراعة على ذلك .
ب - يجري تأجير وتفويض الاراضي المسجلة حراجا وفق احكام هذا القانون بعد اخذ موافقة وزير الزراعة/الحراج اذا كانت :

- ١ - قطعا مبعثرة لا تزيد مساحة اي منها على ١٥٠ دونما غير متصلة بمنطقة حرجية اخرى وخالية من الاشجار جزئيا او كليا ولا يمكن الافادة منها كوحدة حرجية مستقلة او بضمها الى منطقة حرجية مجاورة بتكاليف معقولة .
- ٢ - قطعا صغيرة لا تزيد مساحة اي منها عن خمسة وعشرين دونما ولو كانت مغطاة جزئيا او كليا بالاشجار الحرجية اذا كانت محاطة من جميع جهاتها بأراض مملوكة بقصد زراعتها بالاشجار المثمرة او بقصد تطعيم ما بها من اشجار اذا كانت قابلة للتطعيم .
- ٣ - قطعا خالية من الاشجار الحرجية .

المادة ١٠ - يجوز مبادلة الاراضي الحرجية بأراضي مملوكة لغايات تجميع الاراضي الحرجية في حالة كون تلك الاراضي متداخلة مع بعضها وذلك بعد موافقة وزير الزراعة وتجرى المبادلة بتوصية من اللجنة العليا وقرار من مجلس الوزراء .

المادة ١١ - عند تأجير او تفويض اراضي الاغوار الممكن تحويلها الى سقي يشترط في التأجير تأمين سقيتها .

المادة ١٢ - أ - بالرغم مما ورد في المواد السابقة للجنة العليا ببناء على تنسيب من المدير ان تقرر تأجير او بيع املاك الدولة بالميزاد العلني اذا رأت في ذلك مصلحة للاخزينة على ان لا يقل بدل المزاودة عن ٨٠٪ من الاسعار الدارجة وعلى ان يخضع قرار الاحالة القطعية لموافقتها ويشترط الا تزيد قيمة الملك على خمسية دينار مع مراعاة احكام المادة (٩) من هذا القانون .

ب - بصرف النظر عما ورد في هذا القانون لمجلس الوزراء بناء على تنسيب اللجنة العليا بيع او تفويض او تأجير اراضي املاك الدولة المسجلة باسم الخزينة حراجا بالبدل الذي يراه بشرط ان تكون خالية من الاشجار الى المجلس البلدي او القروي لتلك المدينة او القرية المجاورة تلك الاراضي لها الذي له الحق ان يقرر كيفية التصرف بها في ضوء التعليمات التي يضعها مجلس الوزراء .

المادة ١٣ - اذا تقرر تأجير ارض من املاك الدولة الموصوفة في الباب الحادي عشر من قانون الزراعة رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٣ والمسجلة حراجا توضع شروط العقد من حيث تأجيرها واصلاحها باتفاق مع وزير الزراعة ويجب ان يتضمن قرار التأجير مراعاة احكام هذه المادة . ويكون لوزارة الزراعة الحق بالاشراف على تنفيذ شروط العقد ولوزير الزراعة ان يطلب بالغاء العقد اذا وجد مخالفة تبرر ذلك الالغاء .

المادة ١٤ - باستثناء اراضي الجفتلك لا يجوز للمستأجر او المستأجر بقصد التفويض ان يتنازل عن حقوقه بالتأجير لاي شخص الا بموافقة المؤجر .

المادة ١٥ - يمنح المفوض اليه اي ملك من املاك الدولة من بيعه او هبته الى شخص آخر ومنع مبادلته بملك آخر الا بعد مرور عشر سنوات من تاريخ تسجيل الملك باسمه في دائرة التسجيل ويسري هذا النص على الاراضي التي ستفوض وفق احكام هذا القانون .

المادة ١٦ - يمنح تفويض املاك الدولة للغايات الزراعية الا بعد ان يتم تأجيرها مدة لا تقل عن خمس سنوات بقصد الاحياء .

المادة ١٧ - يجري الاعلان عن املاك الدولة المراد تأجيرها او تفويضها من قبل المدير بالصورة التي يراها مناسبة شرط ان تكون الاملاك مسجلة ومثبتة على خرائط دائرة الاراضي والمساحة .

المادة ١٨ - اذا توفي المستأجر او المفوض اليه تنتقل حقوقه الى ورثته من بعده .

المادة ١٩ - لمجلس الوزراء ان يصدر الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٢٠ - أ - يلغى قانون استصلاح الاراضي الحرجية رقم (١٤) لسنة ١٩٧٢ .

ب - يلغى هذا القانون كل ما يتعارض مع احكامه من الاحكام الواردة في قانون الزراعة رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٣ .

هكذا من الله

ج - يلغى قانون ادارة املاك الدولة رقم (٩) لسنة ١٩٦٨ كما يلغى اي تشريع اردني او فلسطيني يتعارض مع احكام هذا القانون .

د - لا تؤثر احكام هذا القانون على ما ورد في قانون هيئة وادي الاردن رقم (٢) لسنة ١٩٧٣ .

المادة ٢١ - يعمل بما ورد بنظام تأجير وتفويض املاك الدولة رقم (٦٠) لسنة ١٩٦٤ وما طرأ عليه من تعديلات الى المدى الذي لا تتعارض فيه مع احكام هذا القانون .

لمادة ٢٢ - رئيس الوزراء ووزير المالية / الاراضي والمساحة ووزير الزراعة مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

١٩٧٤/٣/٣١

أحمد بن طلال

رئيس
الوزراء
زيد الرفاعي

وزير المالية
الاراضي والمساحة
دولان الهنداوي

وزير
الزراعة
مروان الحمود

نحس المحسن بن طلال نائب جبروت الملك المعظم

بمقتضى المادتين ١١٤ و ١٢٠ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩/٣/١٩٧٤

أمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٢١) لسنة ١٩٧٤

نظام معدل لنظام علاوة غلاء المعيشة الاضافية

لموظفي الحكومة

صادر بمقتضى المادتين (١١٤ و ١٢٠) من الدستور

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام علاوة غلاء المعيشة الاضافية لموظفي الحكومة لسنة ١٩٧٤) ويقرأ مع النظام رقم (٤) لسنة ١٩٧٤ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٣) من النظام الاصلي :

أ - بالغاء عبارة (الاذاعة) وعبارة (وكالة الانباء الاردنية) الواردين في الفقرة (أ) منها .

ب - بالغاء كلمة (شهرية) الواردة في الفقرة (ب) منها .

المادة ٣ - تعدل المادة (٤) من النظام الاصلي :

أ - بالغاء ما ورد في الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بما يلي :

أ - العلاوات والمكافآت المنسوبة بموجب قانون التربية والتعليم والانظمة الخاصة بوزارة التربية والتعليم .

هكذا من الأشعل

ب- باضافة الفقرتين (و، ز) التاليين الى آخرها :

و - علاوات موظفي الاذاعة المصنفين التي تمنح بموجب النظام رقم (٥٦) لسنة ١٩٦٣.

ز - علاوات موظفي وكالة الانباء الاردنية التي تمنح بموجب النظام رقم (٨٣) لسنة ١٩٧١.

١٩٧٤/٣/١٩

الحسين بن طلال

وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية	وزير الثقافة والاعلام	وزير المالية	رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة
فؤاد قاقيش	عدنان ابو عودة	ذوقان الهنداوي	وزير الاشياء والتعمير
			صبيحي امين عمرو

وزير النقل	وزير الاشغال العامة	وزير السياحة والآثار	وزير العدل	وزير الاقتصاد الوطني
.....	احمد الشويكي	غالب بركات	سالم مساعده	عمر النابلسي

وزير دولة لشؤون الارض المحتلة	وزير المواصلات	وزير الداخلية	وزير الصحة لشؤون الخارجية التربية والتعليم	وزير دولة
.....
.....

وزير التموين	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية	وزير دولة	وزير الزراعة	وزير الشؤون
صادق الشرح	عبد العزيز الخياط	مروان دودين	مروان الحمود	يوسف ذهني

نص المحسن بن طلال نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٤/٣/٢١

تأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٢٢) لسنة ١٩٧٤

نظام معدل لنظام بلدية مادبا

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام بلدية مادبا لسنة ١٩٧٤) ويقرأ مع النظام رقم (١٠١) لسنة ١٩٧١ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المواد (١٨، ١٩، ٢١) من النظام الاصلي باضافة العبارة التالية الى آخر كل منها :-
مع زيادة (٢٠٪) مقابل الاشراف ويكون قرار المجلس بمقدار النفقات قطعيا .

المادة ٣ - يلغى نص المادة (٩٨) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-
يتولى المجلس امر اختيار وتعيين الحراس اللازمين لحراسة المؤسسات والمركبات النارية على اختلاف انواعها داخل منطقة البلدية ويحدد عددهم .

المادة ٤ - تضاف المادة التالية الى النظام الاصلي تحت رقم (٩٩) :
أ - يستوفي المجلس في بداية كل سنة مالية رسم الحراسة من اصحاب المركبات النارية بمعدل شهري كالتالي :-

فلس	دينار
٥٠٠	١ باص ركاب
	١ سيارة ركاب
	١ سيارة شحن
	١ سيارة بيك آب
	١ سيارة القلاب

ب- يستوفي المجلس في بداية كل سنة مالية رسم الحراسة من اصحاب المؤسسات العمومية بمعدل شهري بالنسب التالية :

الدرجة	فلس
الاولى	٤٠٠
الثانية	٣٠٠
الثالثة	٢٠٠

هكذا من المأهول

المادة ٥- يلغى نص المادة (١٠٠) من النظام الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :-
تعتبر الرسوم المفروضة بموجب الفقرتين الواردتين في المادة (٩٩) السابقة متحققة من تاريخ مباشرة العمل ويشترط انه في حالة اخلاء المؤسسة او بيعها او بيع المركة النارية يبقى البائع او صاحب المؤسسة المتروكة مسؤولا عن دفع رسوم الحراسة الى ان يخطر المجلس بذلك خطيا .

المادة ٦- يلغى نص المادة (١٠١) من النظام الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :-
يتم دفع اجور الحراس ومصاريف الحراسة من عائدات رسوم الحراسة .

١٩٧٤/٣/٢١

الحسين بن طلال

وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية فؤاد قاقيش	وزير الثقافة والاعلام عدنان ابو عوده	وزير المالية ذوقان الهنداوي	رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة وزير الانشاء والتعمير صباحي امين عمرو
---	---	--------------------------------	--

وزير النقل ...	وزير الاشغال العامة احمد الشوبكي	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير العدل سالم مساعده	وزير الاقتصاد الوطني عمر النابلي
-------------------	-------------------------------------	------------------------------------	---------------------------	-------------------------------------

وزير دولة لشؤون الارض المحتلة طاهر نشأت المصري	وزير دولة لشؤون المواصلاات الداخلية محمد عبد الكريم الطراونة	وزير دولة لشؤون الصحة فؤاد الكيالاني	وزير دولة لشؤون التربية والتعليم زهير المقتي	وزير دولة لشؤون مضر بدران
---	---	---	---	---------------------------

وزير التموين صادق الشرع	وزير الاوقاف والشؤون وللقديسات الاسلامية عبد العزيز الخياط	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء مروان دودين	وزير الزراعة مروان الحمود	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل يوسف ذهني
----------------------------	---	--	------------------------------	--

نص المحسن بن طلال نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٤/٣/٢١
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٤

نظام تنظيم وادارة وزارة التموين

صادر بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام تنظيم وادارة وزارة التموين لسنة ١٩٧٤) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكنيات والعبارات التالية حينها وردت بهذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

المملكة	المملكة الاردنية الهاشمية
الوزارة	وزارة التموين
الوزير	وزير التموين
الوكيل	وكيل الوزارة
المدير	مدير اية دائرة من دوائر وزارة التموين ومديري التموين في المحافظات .
المجلس	مجلس التموين
اللجنة	اية لجنة يشكلها الوزير لاغراض محددة بموجب هذا النظام .
المواد التموينية	جميع المواد الغذائية بمختلف اصنافها ومشتقاتها واية مواد اخرى يقرر الوزير انها تقع في اعداد المواد التموينية ويعلن عنها في الجريدة الرسمية .

المادة ٣- تعنى الوزارة بتحقيق المهام والاهداف الآتية :-

- وضع سياسة تموينية عامة للمملكة والاشراف التام على تطبيقها .
- توفير احتياجات المملكة من المواد التموينية الضرورية بالكميات الكافية والنوعيات الملائمة بأسعار معقولة وذلك عن طريق الشراء المباشر وبواسطة القطاع الخاص مع الاشراف والرقابة وتحديد الاسعار ونسبة الارباح وعلى ان تعطى الاولوية للانتاج المحلي .
- توفير احتياطي للمملكة من المواد التموينية الهامة وانشاء مستودعات التخزين والتبريد في مناطق الانتاج والاستهلاك حسب الحاجة .

هكذا من الأشهل

د - المساهمة في المشاريع الانتاجية للسلع الاستهلاكية المنزلية .

هـ - تحديد اسعار المنتجات الحماية والاجنبية ومراقبتها .

و - التنسيق مع الجهات المختصة لتأمين حاجة المملكة من المنتجات الزراعية في اطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة .

ز - خدمة المواطن ومكافحة الاستغلال عن طريق زيادة المنافسة التجارية في السوق المحلية واية اساليب اخرى ضرورية حسب مقتضيات الظروف .

ح - تنظيم عملية التوزيع باستعمال نظام بطاقة التموين .

ط - انشاء وإدارة المركز الاستهلاكية وتشجيع الجمعيات الاستهلاكية والمساهمة فيها وذلك بالتنسيق مع المنظمة التعاونية .

ي - انشاء وإدارة دكان الموظف .

ك - المشاركة في رسم سياسات الاستيراد والتصدير لكافة انواع المواد التموينية .

ل - استيراد الحبوب اللازمة للبلد بالتنسيق مع وزارة الزراعة ومؤسسة الاقراض الزراعي وغيرها من المؤسسات المعنية لتوزيعه على المزارعين بناء على توصيات الجهات المذكورة وتحديد اسعار البيع للمزارعين .

م - وضع المواصفات القياسية للمواد التموينية والاشراف على تطبيقها بالتعاون مع الاجهزة المختصة .

ن - نقل المواد التموينية الخاصة بالوزارة من مناطق الانتاج او الاستيراد الى اماكن التخزين وفقا لللائحة التي تعد لهذه الغاية .

هـ - اية اعمال اخرى ترتبط باختصاصات الوزارة المبينة اعلاه .

المادة ٤ - يجوز للوزير ان يحصر استيراد مادة او مواد تموينية من دول السوق العربية المشتركة والسدول المرتبطة مع الحكومة باتفاقيات خاصة بالتبادل التجاري بالوزارة .

المادة ٥ - يرأس الوزارة الوزير ويكون مسؤولا عن اعمالها وامر الصرف فيها ويشرف على تنظيمها وادارتها .

المادة ٦ - تعتبر الوزارة لغايات التموين شخصية اعتبارية ذات استقلال مالي لها ان تقاضي وأن تقاضي بهذه الصفة ويحق لها عقد الاتفاقات والعقود والتعهدات وطرح العطاءات اللازمة لتسيير اعمالها ولها ان تنيب عنها النائب العام او احد مساعديه او ان تعين محام عنها في الاجراءات القانونية التي لها وعليها وتحدد اتمابه وكذلك في الدخول في المصالحة والتحكيم الناجمين عن تنفيذ العقود والتعهدات ولها الحق ان تقرض الاموال وتقرضها .

المادة ٧ - يتكون جهاز الوزارة من الوكيل ومديري الدوائر المبينة تاليا واية مديريات او تعديلات واحداثيات يقرر مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير احداثها مستقبلا على ضوء تجربة العمل في الوزارة :

أ - مديرية الدراسات والأبحاث .

ب - مديرية الادارة .

ج - مديرية التوزيع .

د - مديرية التجارة والاوزام .

هـ - مديرية رقابة الاسعار والجودة .

و - مديريات التموين في المحافظات .

ز - المستشار القانوني .

المادة ٨ - يكون الوكيل المسؤول المباشر أمام الوزير عن ادارة الوزارة ويقوم بتنفيذ سياستها تحت اشراف الوزير على ضوء القوانين والانظمة المرعية والتعليمات التي يصدرها الوزير لهذه الغاية .

المادة ٩ - أ - مديرية الدراسات والأبحاث - ويرأسها مدير الدراسات والأبحاث وتتكون من الاقسام التالية : -

١ - قسم الاحصاء .

٢ - قسم دراسة الاسعار وأسواق السلع العالمية .

٣ - قسم تحديد المواصفات .

٤ - قسم تحديد الكلفة والاسعار .

٥ - قسم دراسة السياسة التسويقية .

٦ - المختبر . وتختص بشكل عام بالواجبات الآتية : -

١ - اجراء الدراسات العلمية والفحوص الخبرية لجميع انواع المواد التموينية .

٢ - متابعة حركة الاسواق العالمية ورصد وضعية الاسعار لجميع المواد التموينية باستعمال جهاز التلكس واعداد تقارير عنها .

٣ - دراسة الصحف والنشرات والكتب العربية والاجنبية واستخلاص كل ما له علاقة بأعمال وزارة التموين .

٤ - وضع الاحصائيات المختلفة لجميع القطاعات التي تهتم الوزارة .

٥ - تحديد المواصفات والكلفة وتحديد الاسعار .

٦ - دراسة وسائل التسويق المتبعة في المملكة والخارج .

ب - مديرية الادارة - ويرأسها المدير الاداري وتتكون من الاقسام الآتية : -

١ - قسم شؤون الموظفين .

٢ - قسم العلاقات العامة .

٣ - قسم بطاقة التموين .

٤ - قسم لوازيم الوزارة والحركة .

٥ - قسم محاسبة الوزارة وحسابات الانجاز .

٦ - الديوان - ويرأسه رئيس الديوان ويتكون من الفروع التالية : -

أ - قسم القلم .

ب - قسم السجلات والملفات .

ج - قسم الطباعة .

د - قسم النظافة والأذنة .

ويختص الديوان بشكل عام بالواجبات التالية : -

١ - استلام مراسلات الوزارة الواردة واحالتها بعد تسجيلها وعرضها على الوكيل الى المديريات حسب اختصاصها .

٢ - تسجيل البريد الصادر من الوزارة وارساله الى الجهات المعنية .

٣ - الاحتفاظ في ملف خاص بنسخ من جميع المراسلات التي تصدر عن الوزارة ليطلع عليها الوزير والوكيل يوميا .

هكذا من العمل

٤ (حفظ الرسائل في ملفاتها والتأكد من اعطاء الرسائل الارقام الصحيحة .

٥ (الاشراف على أعمال الأذنة ونظافة الوزارة .

تختص مديرية الادارة بشكل عام بالواجبات التالية : -

١ (الاشراف على جميع شؤون الموظفين وتنظيم قيودهم وملفاتهم .

٢ (تنظيم نشاطات العلاقات العامة ما بين الوزارة والقطاع الخاص والجمهور ووسائل الاعلام وفقاً لسياسة الوزارة وتوجيهاتها .

٣ (تنظيم عمليات اصدار بطاقتة التموين وضبط قيودها وسجلاتها بموجب الأنظمة والتعليمات التي توضع لهذه الغاية .

٤ (الاشراف على حركة السيارات الحكومية التابعة للوزارة وصيانتها وتزويدها بالوقود .

٥ (تحضير الموازنة السنوية للوزارة وعرضها على لجنة التخطيط لدراستها .

٦ (الاشراف على تنفيذ بنود الموازنة والتفصيل بها .

٧ (الاشراف على حسابات العمليات التجارية وضبط حساباتها .

ج - مديرية التوزيع - ويرأسها مدير التوزيع وتتكون من الاقسام الآتية : -

١ (قسم التوزيع للسوق .

٢ (دكان الموظف في المحافظات .

وتختص بشكل عام بالواجبات الآتية : -

١ (الاعداد لجميع عمليات البيع للمواد التموينية حسب القوانين والأنظمة للرعية والتعليمات التي توضع لهذه الغاية .

٢ (تنفيذ مشروع دكان الموظف حسب القوانين والأنظمة الموضوعه لهذه الغاية والاشراف على سير أعماله .

د - مديرية التجارة والوازم - ويرأسها مدير التجارة والوازم وتتكون من الاقسام الآتية : -

١ (قسم المشتريات والعقود .

٢ (قسم التخزين .

٣ (قسم الشحن .

٤ (قسم المستودعات .

٥ (قسم رخص الاستيراد والتصدير .

٦ (قسم تنفيذ العقود .

وتختص بشكل عام بالواجبات الآتية : -

١ (الاعداد لجميع عمليات مشتريات المواد التموينية من الاسواق المحلية والخارجية .

٢ (ضبط قيود وسجلات التخزين والاستلام والصرف والتسليم والجرد والقيام بالتفتيش على أعمال وقود مأموري المخازن .

٣ (انشاء المستودعات واستجارها حسب حاجة الوزارة .

٤ (استئجار وسائل النقل البري والبحري والجوي لجميع عمليات الشحن حسب متطلبات الوزارة .

٥ (الاعداد لتنفيذ العقود ودفع قيمة المستوردات والتأمين عليها .

٦ (ضبط القيود والملفات والاحصائيات اللازمة لهذه العمليات حسب التعليمات التي توضع لهذه الغاية .

هـ - مديرية رقابة الاسعار والجودة - ويرأسها مدير رقابة الاسعار والجودة وتتكون من الاقسام الآتية : -

١ (قسم مراقبة الجودة .

٢ (قسم تحديد الاسعار .

٣ (قسم مراقبة الاسعار .

وتختص بشكل عام بالواجبات الآتية : -

١ (القيام بأعمال مراقبة جودة المواد التموينية على ضوء الفحوص المخبرية وتنفيذ التعليمات التي توضع لهذه الغاية .

٢ (تنفيذ سياسة تحديد الاسعار التي توضع لهذه الغاية .

٣ (الاشراف على الاسعار عن طريق مراقبتها في الاسواق المحلية لمنع مخالفة التسعيرة والحد من المخالفات .

و - تحدث بقرار من الوزير في كل محافظة حسب الحاجة دائرة أو أكثر تابعة لوزارة التموين تسمى مديرية التموين .

المادة ١٠ - يعين الوزير مفتشاً أو أكثر ليكونوا مسؤولين أمام الوكيل ويصدر تعليمات تحديد واجباتهم وأساليب عملهم وطريقة اعداد تقاريرهم .

المادة ١١ - للوزير أن يستعين بخدمات أحد مكاتب المحاماة للقيام ببعض الخدمات التي يقررها .

المادة ١٢ - أ - تؤلف في الوزارة لجنة لغرض حسن سير العمل والتنسيق بين المديريات وقرار خطط العمل تسمى لجنة التخطيط وتتكون على الشكل التالي : -

١ (الوزير - رئيساً .

٢ (الوكيل - نائباً للرئيس .

٣ (مديرو الدوائر في الوزارة - أعضاء .

٤ (أي شخص آخر يختاره الوزير .

ب - يعين الوزير أحد موظفي الوزارة سكرتيراً للجنة يدون قراراتها في سجل خاص وتوقع القرارات من الحضور في الجلسة .

ج - يجوز دعوة أي شخص للاشتراك في مناقشات اللجنة حسب الحاجة .

د - تجتمع اللجنة في مطلع الاسبوع الاول من كل شهر أو كلما دعت الحاجة لذلك بناء على دعوة الرئيس .

هـ - يصدر الوزير تعليمات تعدها لجنة التخطيط في الوزارة لبيان كيفية سير العمل وتوزيعه على المديريات والاقسام .

هكذا من المأهول

المادة ١٣ - أ - تنفيذاً لغايات توفير المواد التموينية في الاسواق المحلية تؤلف لجنة عطاءات في وزارة التموين لشراء هذه المواد بالشكل التالي :-

- ١ (وكيل الوزارة - رئيساً .
- ٢ (مدير التجارة والاوازم - عضواً .
- ٣ (مدير التوزيع - عضواً .
- ٤ (المدير الاداري - عضواً .
- ٥ (موظف رئيسي يختاره الوزير - عضواً .

ب - تؤخذ قرارات اللجنة بأكثرية الاصوات .

المادة ١٤ - في الحالات الطارئة يجوز للوزير بتسليم لجنة خاصة بتشكيلها وتتألف من ثلاثة أعضاء على الأقل من بينهم الوكيل وأحد مدراء الدوائر شراء المواد التموينية بمبلغ لا يتجاوز مائة ألف دينار . واذا زادت القيمة عن ذلك فيجب الحصول على موافقة رئيس الوزراء بتسليم من الوزير .

المادة ١٥ - تقوم لجنة العطاءات بشراء المواد التموينية ولو ازمها مهما بلغت قيمتها وذلك عن طريق الاعلان عنها بالصحف المحلية مفصلة حسب الاصول المتبعة ثم توزيع دعوة العطاء لكي تتم المنافسة الحرة على مبدأ تكافؤ الفرص . وعلى أن لا يقل عدد المشتركين في العطاء عن ثلاثة مناقضين .

المادة ١٦ - للجنة العطاءات الحق في وضع الشروط التي تمشي ومصلحة الوزارة في العطاءات والمقود وقرارات الاحالة .

المادة ١٧ - عند دراسة العطاءات واحالتها تراعى ناحية الجودة وأقل الاسعار .

المادة ١٨ - قرارات لجنة العطاءات خاضعة لتصديق الوزير خلال مدة اسبوع وتعتبر مصدقة اذا لم يصدر قراره بشأنها خلال اسبوعين .

المادة ١٩ - تتكون حسابات الوزارة من قسمين رئيسيين :-

أ - الموازنة العادية لجهاز الوزارة .

ب - الحساب التجاري .

المادة ٢٠ - يتكون رأسمال الحساب التجاري للوزارة من كافة الاموال المنقولة وغير المنقولة التي تملكها مديرية التموين بالإضافة الى التخصيصات التي ترصدها الحكومة لتمكين الوزارة من تحقيق غاياتها الاساسية .

المادة ٢١ - يحسب قسم المحاسبة في الوزارة سجلات محاسبية منظمة ودورة مستندية كاملة وفقاً للانظمة المحاسبية التجارية السائدة .

المادة ٢٢ - ينظم رئيس قسم المحاسبة ميزانية سنوية للوزارة حسب القوانين والانظمة المرجعية .

المادة ٢٣ - ينظم رئيس قسم المحاسبة حسابات الارباح والخسائر والموازنة السنوية التي تظهر مطلوبات وموجودات الوزارة في نهاية كل سنة مالية وفقاً للاصول المحاسبية المتعارف عليها ويجب اعداد هذه الميزانية خلال الثلاثة شهور التالية لانتهاء السنة المالية ويعرضها على الوزير لمناقشتها مبدئياً ثم يتم عرضها على مجلس الوزراء .

المادة ٢٤ - يحول الفائض في حساب الارباح والخسائر الى رأسمال الحساب التجاري .

المادة ٢٥ - يعين مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير سنوياً مدققاً او أكثر للحساب التجاري في الوزارة من بين المحاسبين القانونيين ويكون مسؤولاً امام الوزارة عن تدقيق كافة قيود هذا الحساب ويصادق على الميزانية السنوية وحساب الارباح والخسائر .

المادة ٢٦ - يحق لديوان المحاسبة انتداب احد موظفيه للرقابة المالية على معاملات الوزارة وقيودها وحساباتها .

المادة ٢٧ - يناط التوقيع المالي على المعاملات المالية والشيكات على الوجه التالي :-

أ - الشيكات والمعاملات المالية التي لا تزيد قيمتها على خمسة آلاف دينار توقع من المحاسب واثنين من موظفي الوزارة يعينها الوزير .

ب - الشيكات والمعاملات المالية التي تزيد قيمتها على خمسة الاف دينار توقع من الوزير او الوكيل في حالة غيابه والمدير الاداري بالإضافة الى المحاسب .

المادة ٢٨ - تحصل جميع الاموال التي تتحقق للوزارة بمقتضى قانون تحصيل الاموال الاميرية .

المادة ٢٩ - تضع الحكومة تحت تصرف الوزارة جميع المستودعات التموينية التي انشأتها على نفقتها الخاصة والابنية والمكاتب التي انشأتها من حساب مديرية التموين .

المادة ٣٠ - تمثل الوزارة في اللجنة المختصة بوضع سياسة تصدير المنتجات الزراعية في مؤسسة التسويق الزراعي .

المادة ٣١ - تمثل الوزارة في اللجنة المختصة بتحديد وتصنيف اسعار المأكولات في المطاعم والفنادق في وزارة السياحة .

المادة ٣٢ - الى ان يقرر الهيكل التنظيمي وجدول التشكيلات للوزارة يعمل في وزارة التموين وموظفو وزارة الاقتصاد/مديرية التموين ويعمل في نقل الضروريات منهم بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير .

المادة ٣٣ - تلغى جميع الانظمة الاخرى بالقدر الذي تعارض به مع هذا النظام .

١٩٧٤/٣/٢١

أحمد بن طلال

وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية	وزير الثقافة والاعلام	وزير المالية	رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة وزير الانشاء والتعمير
فؤاد قايش	عدنان ابو عوده	خوكان الهنداوي	صبيحي امين عمرو

وزير النقل	وزير الاشغال العامة	وزير السياحة والآثار	وزير المعدل	وزير الاقتصاد الوطني
.....	احمد الشوبكي	غالب بركات	سالم مساعده	عمر النابلسي

وزير دولة لشؤون الارض المحتلة	وزير المواصلات	وزير الداخلية	وزير الصحة	وزير الشؤون الخارجية والتربية والتعليم
طاهر نشأت المصري	محيي الدين الحسيني	احمد عبد الكريم الطراونة	فؤاد الكيلاني	زهير المفتي

وزير التموين	وزير الادارة والاشغال	وزير دولة لشؤون	وزير الزراعة	وزير الشؤون
عبد العزيز الخياط	عبد العزيز الخياط	مرزوق دودين	مرزوق الحمود	يوسف ذهني

هكذا من الأشهر

نص المحسني طهول نائب جبهة الملك المعظم

بعد الاطلاع على المادة الرابعة من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٤/٣/٢١
نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٤

نظام التموين

صادر بمقتضى المادة (٤) من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام التموين لسنة ١٩٧٤) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت بهذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

المملكة	المملكة الاردنية الهاشمية .
الوزارة	وزارة التموين .
الوزير	وزير التموين .
الوكيل	وكيل وزارة التموين .
المدير	مدير اية دائرة من دوائر الوزارة ومدير التموين في المحافظة .
المجلس	مجلس التموين .
اللجنة	اية لجنة يشكلها الوزير لاغراض محددة بموجب هذا النظام .

المواد التموينية جميع المواد الغذائية بمختلف اصنافها ومشتقاتها واية مواد اخرى يقرر الوزير انها في عداد المواد التموينية ويعلم عنها في الجريدة الرسمية .

المادة ٣ - تعتبر الوزارة لغايات التموين شخصية اعتبارية ذات استقلال مالي لما ان تقاضي وان تقاضى بهذه الصفة ويحق لها عقد الانفاقات والعقود والتمهيدات وطرح المعامات اللازمة لتسيير اعمالها ولما ان تنيب عنها النائب العام او احد مساعديه او ان تعين محام عنها في الاجراءات القانونية التي لها وعليها وتحدد العايبه وكذلك في الدخول في المصالحة والتحكيم الناجمين عن تنفيذ العقود والتمهيدات ولها الحق ان تقرض الاموال وتقرضها .

المادة ٤ - تعنى الوزارة بتحقيق المهام والاهداف الآتية :

- وضع سياسة تموينية عامة للمملكة والاشراف التام على تطبيقها .
- توفير احتياجات المملكة من المواد التموينية الضرورية بالكميات الكافية والنوعيات الملائمة باسعار معقولة وذلك عن طريق الشراء المباشر او بواسطة القطاع الخاص مع الاشراف والرقابة وتحديد الاسعار ونسبة الارباح وعلى ان تعطى الاولوية للانتاج المحلي .

ج - توفير احتياطي للمملكة من المواد التموينية الهامة وانشاء مستودعات التخزين والتبريد في مناطق الانتاج والاستهلاك حسب الحاجة .

د - المساهمة في المشاريع الانتاجية للسلع الاستهلاكية الغذائية .

هـ - تحديد اسعار المنتجات المحلية والاجنبية ومراقبتها .

و - التنسيق مع الجهات المختصة لتأمين حاجة المملكة من المنتجات الزراعية في اطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة .

ز - خدمة المواطن ومكافحة الاستغلال عن طريق زيادة المنافسة التجارية في السوق المحلية واية اساليب اخرى ضرورية حسب مقتضيات الظروف .

ح - تنظيم عملية التوزيع باستعمال نظام بطاقة التموين .

ط - انشاء وادارة المراكز الاستهلاكية وتشجيع الجمعيات الاستهلاكية والمساهمة فيها وذلك بالتنسيق مع المنظمة التعاونية .

ي - انشاء وادارة دكان الموظف .

ك - المشاركة في رسم سياسات الاستيراد والتصدير لكافة انواع المواد التموينية .

ل - استيراد الحبوب اللازمة للبذر بالتنسيق مع وزارة الزراعة ومؤسسة الاقراض الزراعي وغيرها من المؤسسات المعنية لتوزيعه على المزارعين بناء على توصيات الجهات المذكورة وتحديد اسعار البيع للمزارعين .

م - وضع المواصفات القياسية للمواد التموينية والاشراف على تطبيقها بالتعاون مع الاجهزة المختصة .

ن - نقل المواد التموينية الخاصة بالوزارة من مناطق الانتاج او الاستيراد الى اماكن التخزين وفقاً للانظمة التي تعد لهذه الغاية .

هـ - اية اعمال اخرى ترتبط باختصاصات الوزارة المبينة اعلاه .

المادة ٥ - تقوم الوزارة بشراء المواد التموينية لوزارات الدولة ومؤسساتها بناء على تكليف من مجلس الوزراء .

المادة ٦ - تقدم طلبات الحصول على رخص استيراد او تصدير المواد التموينية باستثناء الخضار والفواكه الى وزارة التموين ولا يجوز اصدار هذه الرخص من الوزارة المختصة الا بعد موافقة وزارة التموين على اصدارها .

المادة ٧ - يجوز للوزير :

أ - وقف اجازات تصدير المواد التموينية وفرض تقديم البيانات وطلب التصاريح عن المخزون منها لدى التجار والمزارعين .

ب - منع نقل المواد التموينية ضمن الاراضي الاردنية او في اي جزء منها او اخضاع نقلها لاجازة نقل تمنحها الوزارة وللفترة التي يقررها .

ج - اصدار الامر لاي موظف من موظفي الوزارة او من افراد القباطية المدنية بتفتيش اي مكان توجد فيه المسود التموينية او يشتبه بوجودها فيه . باستثناء بيوت السكن ولؤلؤ ان يستعينوا باجهزة الامن العام لتنفيذ هذا الامر .

د - منع تصدير المواد التموينية في حالة نقصها عن كفاية المملكة وله في الاحوال الاخرى ويقصد التموين تحديد الكميات الواجب تسليمها الى الوزارة او بيعها في الاسواق المحلية وذلك بعد تحديد اسعار عادلة لها .

هكذا من الأشهر

- ٨ - اصدار بطاقات لتوزيع المواد التموينية بموجب تعليمات يضعها لهذه الغاية.
و - حصر استيراد مادة او مواد تموينية من دول السوق العربية المشتركة والدول المرتبطة مع الحكومة باتفاقيات خاصة بالتبادل التجاري بالوزارة.
ز - ايفاد الموظفين الى خارج المملكة للقيام بالمهام التي يكلفون بها لشراء ونقل المواد التموينية.

المادة ٨ - يؤلف في الوزارة مجلس تموين على النحو التالي / ..

- أ - وزير التموين
ب - وكيل الوزارة
ج - وكيل وزارة المالية
د - وكيل وزارة الاقتصاد
هـ - وكيل وزارة الزراعة
و - نائب مدير عام المنظمة التعاونية
ز - مدير مؤسسة التسويق الزراعي
ح - مدير السوق المركزي في
ط - ثلاثة اعضاء من القطاع الخاص يمينهم رئيس الوزراء بناء على تنسيب الوزير.

المادة ٩ - يعين الوزير سكرتيرا للمجلس من موظفي الوزارة.

المادة ١٠ - يتكون النصاب القانوني للمجلس من سبعة اعضاء بما فيهم الرئيس او نائبه.

المادة ١١ - يجتمع المجلس بناء على دعوة من الرئيس او نائبه مرة كل شهر على الاقل وكلما دعت الحاجة لذلك.

المادة ١٢ - تتحدد مكافأة رئيس واعضاء المجلس بخمسة دنائير عن كل جلسة على ان لا تتجاوز مائتين واربعين دينارا سنويا لكل منهم.

المادة ١٣ - يناط بالمجلس المهام التالية :-

- أ - تقديم التوصيات الى الوزير حول رسم السياسة التموينية للمملكة وحول تحديد اسعار السلع في الاسواق المحلية.
ب - دراسة مشروع الموازنة التجارية وتقديم التوصيات بشأنها للوزارة.
ج - وضع الاسس العامة الواجب اتباعها لتوفير المسودات التموينية بالاسواق ومنع الاحتكار وتأمين المنافسة الحرة.
د - تقديم المشورة للوزير لمعالجة الاوضاع التموينية الطارئة.
هـ - تقديم المشورة للوزير عن تطورات الاسعار بالاسواق العالمية وكيفية معالجتها لضمان استمرار توفير المواد التموينية اللازمة.
و - اعطاء المقترحات لتسويق العلاقة ما بين الوزارة والقطاع الخاص.
ز - اية مقترحات او توصيات يرى المجلس ضرورة تقديمها للوزارة لتسهيل مهامها ولتحقيق الواجبات المطلوبة منها.

المادة ١٤ - للوزير ان يحدد بقرارات تصدر عنه اسعار بيع المواد بالجملة ونصف الجملة والفرق.
المادة ١٥ - أ - تقوم الدوائر المختصة بالوزارة باعداد الدراسات لتكاليف المواد التموينية التي يرى الوزير ضرورة لتحديد اسعارها.

ب - يضاف الى التكاليف ربح محدد يمثل نسبة معينة من التكاليف الاجمالية ويحدد هذه النسبة من قبل الوزير بناء على تنسيب اللجان المختصة.

المادة ١٦ - تصدر الوزارة لوائح باسعار السلع التي تقرر تحديد اسعارها في الجريدة الرسمية حيثما امكن ذلك وفي الصحف المحلية.

المادة ١٧ - يقوم مراقبو الاسعار بالاشراف على تنفيذ لوائح الاسعار المعلنة وتكون هذه الاسعار ملزمة لجميع الباعة.

المادة ١٨ - للوزير ان يقرر الوسائل اللازمة لمنع التلاعب باسعار السلع والمواد وفقا لدراسات خاصة تعد لهذه الغاية من قبل الدوائر المختصة بالوزارة.

المادة ١٩ - أ - للوزير ان يفرض على جميع محلات بيع المواد التموينية وجوب وضع الاسعار بالعملة الاردنية على كل سلعة وفق المصطلحات المألوفة بصورة تحول دون اي التباس او غموض.

ب - اذا تعلق وضع الاسعار على كل سلعة تنظم قائمة باسعار البضائع وتعلق بشكل واضح في مكان بارز يؤمن الاطلاع عليها بسهولة.

ج - على بائعي الجملة ونصف الجملة من تجار المواد التموينية اعطاء كل مشتري قائمة مبيعات (فاتورة) مؤرخة ومبدلة بتوقيعهم على ان يحتفظوا لديهم بصورة عنها.

المادة ٢٠ - أ - للوزير تكليف المتاجر التي تستورد المواد التموينية تقديم بيانات مدعومة بالوثائق الضرورية التي يقررها عن تكاليف استيرادهم وان يطلب عينات من السلع التي يستوردونها.

ب - للوزير ان يطلب من المصانع المحلية والمتاجر تقديم كشوفات بما لديهم من المواد التموينية المخزونة مبينة نوعها وكميتها.

ج - للوزير بيع المواد التموينية الزائدة عن الحاجة الى الجمهور بالاسعار المقررة من قبل الوزارة بالطريقة التي يقررها الوزير.

المادة ٢١ - يجب على المصانع المحلية المنتجة للمواد التموينية كتابة السعر بشكل واضح على منتجاتها سواء اكانت هذه الاسعار محسدة من الوزارة او المصنع نفسه ، وفي حالة تغلر ذلك يعلن عن الاسعار بالطريقة التي يقررها الوزير.

المادة ٢٢ - للوزير بيع المواد التموينية المخزونة لدى الوزارة الى المراكز الاستهلاكية والقطاع الخاص باسعار محددة وبكميات مناسبة.

المادة ٢٣ - للوزير ان يؤلف لجانا يشترك فيها مندوب عن ديوان المحاسبة لبيع المواد التموينية التي اصبحت غير صالحة للاستهلاك البشري ويمكن الاستفادة منها كعلف للحيوانات مهما بلغت قيمة تلك المواد وذلك بالطريقة التي يقررها.

المادة ٢٤ - للوزير ان يسؤلف لجانا يشترك فيها مندوب ديوان المحاسبة لاتلاف المسودات التموينية التي لا يستفاد منها للاستهلاك البشري او الحيواني او اصبحت مضررة مهما بلغت قيمة هذه المواد على ان تصدر شهادة الاتلاف موقعة من اللجنة ومندوب ديوان المحاسبة.

هكذا من الأشغال

المادة ٢٥ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن اسبوع ولا تتجاوز سنة او بغرامة لا تقل عن خمسة دنانير ولا تزيد عن مائتي دينار او بكلا هاتين العقوبتين كل من :

- أ - باع سلعة تموينية مسعرة او عرضها للبيع بسعر يزيد عن السعر المحدد او فرض على المشتري شراء سلعة اخرى معها او علق البيع على شرط آخر يكون مخالفا لروح هذا النظام .
- ب - قدم الوجبات وللا كسولات والمشروبات او عرضها باكثر من السعر المقرر او امتنع عن تقديمها بالسعر المحدد بمقتضى هذا النظام .
- ج - اشترى بقصد الاتجار او الاستهلاك سلعة بسعر يزيد عن السعر المحدد بمقتضى هذا النظام ويعفى المشتري من العقوبة اذا بلغ السلطات المختصة بالجريمة او اعترف بها قبل تقديمه للمحاكمة .

المادة ٢٦ - اذا تكررت المخالفات السابقة تضاعف العقوبة المحكوم بها سابقا على ان لا تتجاوز الحد الاعلى للملئ في تلك المادة . ويجوز الحكم باغلاق المحل للمدة التي تقررها المحكمة وفي جميع الحالات تضبط الاشياء موضوع المخالفة ويحكم بعد الادانة بمصادرتها .

المادة ٢٧ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة اشهر وبغرامة لا تزيد عن خمسين دينارا او باحدى هاتين العقوبتين : -
أ - من خالف اي حكم آخر من احكام هذا النظام .
ب - من خالف احكام القرارات التي تصدر عن الوزير تنفيذ احكام هذا النظام .

المادة ٢٨ - يكون صاحب المحل مسؤولا مع مديره او القائم على ادارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لاحكام هذا النظام ويعاقب بالعقوبات المقررة لها .

المادة ٢٩ - أ - تشر ملخصات الاحكام الصادرة بالادانة في الجرائم التي ترتكب خلافا لاحكام هذا النظام بتعليقها على واجهة محل التجارة او المصنع مكتوبة بحروف كبيرة وكذلك بنشرها في الصحف المحلية على نفقة المحكوم عليه .

ب - يعاقب على نزع هذه الملخصات او اخفائها باية طريقة او اتلافها بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة اشهر او بغرامة لا تتجاوز خمسين دينارا وتضاعف العقوبة اذا كان القاعل هو صاحب المحل او احد العاملين به .

المادة ٣٠ - أ - يعمل باوراق الضبط التي ينظمها الموثقون المعينون لمراقبة الاسعار حتى يثبت العكس . ولم بحضور صاحب المحل او احد العاملين فيه دخول المصانع والمخازن التجارية والمخازن وغيرها من الاماكن المخصصة لصنع او بيع او تخزين المواد التموينية . وطلب فحص الدفاتر وغيرها من المستندات والفواتير كما يجوز لهم تفتيش اي مكان يشبه بالتخزين فيه ويعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في هذا النظام من يحول دون دخول الموظفين المذكورين ورجال الضابطة العدلية او يمنع عن تقديم الدفاتر او غيرها او يقدم بيانات غير صحيحة .

ب - على الرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة يتبع في دخول المساكن القواعد المبينة في قانون اصول المحاكمات الجزائية .

المادة ٣١ - عند وقوع المخالفة لاحكام هذا النظام يجوز حجز البضاعة موضوع المخالفة وتسلمتها لشخص ثالث او وضعها برسم الامانة لدى صاحب العلاقة او نقلها الى مستودع رسمي او الى اقرب مخفر للشرطة والاحتفاظ بها حتى نتيجة المحاكمة .

المادة ٣٢ - للوزير بيع المواد المحجوزة السريعة التلف قبيل صدور اي حكم قضائي بشأنها ويمكن العدول عن البيع واعادة هذه المواد الى صاحبها في حالة تقديم ضمانته بمبلغ يعادل قيمة الاشياء المحجوزة الا اذا اقتضت الضرورة بيعها وفي هذه الحالة . .

أ - يجري البيع في الحال بعد ان تدرج في الضبط الظروف والاسباب التي اقتضت وتبقى قيمة المبيعات محجوزة لدى الوزارة حتى نتيجة المحاكمة .

ب - تعين كيفية البيع بقرارات يصدرها الوزير .

ج - عند صدور الحكم بالحكم بالبراءة يؤدي لصاحب العلاقة نقدا ثمن المواد التي جرى بيعها بالسعر الذي بيعت فيه بغض النظر عن ثمنها الحقيقي .

المادة ٣٣ - يجوز للوزارة وبقرار من مجلس الوزراء ان تقرض المبالغ الضرورية لغايات التموين بكفالة الحكومة .

المادة ٣٤ - يجوز للوزير ان يفوض خطيا بعض صلاحياته الواردة في هذا النظام للوكيل او المديرين

المادة ٣٥ - أ - يلغى نظام مكتب التموين ومراقبة الاسعار رقم (١٩) لسنة ١٩٥٩ .

ب - يلغى نظام التموين والمراقبة وتحديد الاسعار رقم (٣٣) لسنة ١٩٥٩ .

يلغى نظام دائرة التموين رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٢ وما طرأ عليه من تعديلات .

د - يلغى اي نظام آخر الى المدى الذي يتعارض فيه مع احكام هذا النظام .

١٩٧٤/٣/٢١

التعيينات

وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية	وزير الثقافة والاعلام	وزير المالية	رئيس الوزراء ووزير خارجية والدفاع بالوكالة وزير الانشاء والتعمير
لؤي قلايش	عدنان ابو عودة	ذوقان الهنداوي	صبيح امين عمرو

وزير النقل	وزير الاشغال العامة	وزير السياحة والآثار	وزير العدل	وزير الاقتصاد الوطني
.....	احمد الشويكي	غالب بركات	سالم مساعده	عمر السابلي

وزير دولة لشؤون الارض المحتلة المواصلة الداخلية للصحة للشؤون الخارجية التربية والتعليم طاهر لثبات المصري محي الدين الحسيني احمد عبد الكريم الطراوله لؤي الكيلاني زهير الملقى ماهر بدران

وزير	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير	وزير الشؤون
صادق الشرح	عبد العزيز الخياط	مروان حودين	مروان الجموح	يوسف ذهني

هكذا من الأشهر

نحس الحسن بن طرول نائب جهرة الملك المعظم

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

وبناء على ١٠ قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٤/٣/٢١

نأمر بوضع النظام التالي: -

نظام رقم (٢٥) لسنة ١٩٧٤

نظام معدل لنظام التنظيم الاداري لوزارة الصحة

صادر بمقتضى المادة ١٢٠ من الدستور

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام التنظيم الاداري لوزارة الصحة لسنة ١٩٧٤) ويقرأ مع النظام رقم ٤٢ لسنة ١٩٧١ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يضاف الى الهيكل التنظيمي الوارد في المادة (٦) من النظام الاصلي (مديرية التأمين الصحي) .

المادة ٣ - تعدل المادة (١٠) من النظام الاصلي بشطب البند (٣) من الفقرة (أ) منها وكذلك شطب (شعبة شؤون التأمين الصحي) من الهيكل التنظيمي الوارد في نهاية المادة .

المادة ٤ - تعدل المادة (٢٠) من النظام الاصلي بشطب البند (٢) من الفقرة (ب) منها وكذلك شطب (شعبة محاسبة التأمين الصحي) الوارد في نهاية المادة واعادة ترقيم بنودها على هذا الاساس .

المادة ٥ - تضاف المادتان الجديدتان التاليتان الى النظام الاصلي برقم ٢١ و ٢٢ بعد المادة (٢٠) مباشرة ويعاد ترقيم المواد اللاحقة على هذا الاساس : -

المادة ٢١ :

مديرية التأمين الصحي وتناط بها المهام التالية : -

- تنظيم الشؤون المالية والادارية لمعالجة المشتركين والمتفعين بالتأمين الصحي .
- مراقبة وارادات وتنفقات المشروع ووضع التوصيات الكفيلة بتحسين عملية التحصيل والاتفاق .
- وضع مشروع ميزانية التأمين الصحي تمهيدا لمرضاها على لجنة التخطيط والتنظيم في الوزارة .
- اصدار بطاقات التأمين الصحي الخاصة بالمشتركين والمتفعين وغير القادرين .
- تقديم التوصيات لتحسين مستوى الخدمات المقدمة ضمن المديرية واقتراح التعديلات المناسبة .
- اعداد مشاريع الاتفاقيات التي تعقد مع المؤسسات والهيئات للاستفادة من خدمات المشروع .

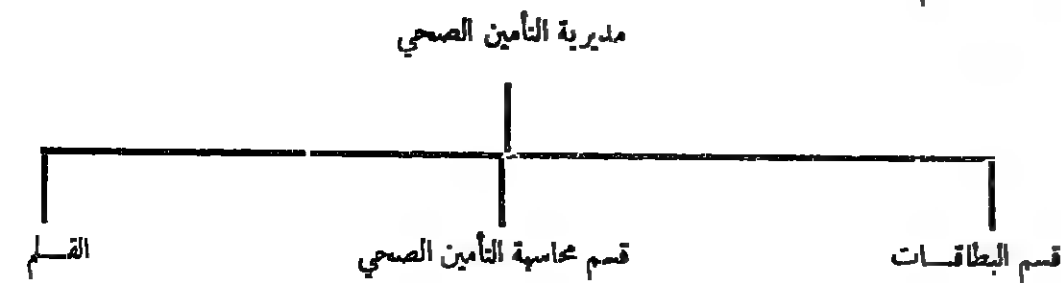
المادة ٢٢ :

رأس مديرية التأمين الصحي مدير التأمين الصحي ويشرف على الاقسام التالية : -

أ - قسم البطاقات .

ب - قسم محاسبة التأمين الصحي .

ج - القسم .



المادة ٦ - تعدل المادة (٢٣) من النظام الاصلي بشطب البند (٣) من الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بالبند التالي : -

٣ - جميع المديرين في الوزارة والمستشار القانوني - اعضاء

١٩٧٤/٣/٢١

الحسن بن طرول

وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية فؤاد قايش	وزير الثقافة والاعلام عدنان ابو عودة	وزير المالية ذوقان الهنداوي	رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة وزير الانشاء والتعمير صبيحي امين همرو
--	---	--------------------------------	--

وزير القس نديم زرو	وزير الاشغال العامة احمد الشويكي	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير العمل سالم مساعده	وزير الاقتصاد الوطني عمر النابلسي
-----------------------	-------------------------------------	------------------------------------	---------------------------	--------------------------------------

وزير دولة لشؤون الارض المحتلة المواصلة الداخلية للصحة لشؤون الخارجية التربية والتعليم
ظاهر لثأت المصري محي الدين الحسيني احمد عبدالكرم الطراوله فؤاد الكيلاني زهير المفي مضر بدران

وزير صادق الشرع	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبد العزيز الخياط	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء مروان حودين	وزير الزراعة مروان الحمود	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل يوسف ذهني
--------------------	---	--	------------------------------	--

نحس الحسن بن طهرل نأب جهرة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٤/٣/٢٤
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٢٦) لسنة ١٩٧٤

نظام تمثيل مؤسسة التنمية الصناعية

في مجالس ادارة الشركات الصناعية

صادر بمقتضى المادة (٣٩) من قانون مؤسسة التنمية الصناعية رقم (٣١) لسنة ١٩٧٣

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام تمثيل مؤسسة التنمية الصناعية في مجالس ادارة الشركات الصناعية) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعني الكلمات والعبارات الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :-

المؤسسة	: مؤسسة التنمية الصناعية .
المجلس	: مجلس ادارة مؤسسة التنمية الصناعية .
الوزير	: وزير الاقتصاد الوطني .
المدير العام	: مدير عام المؤسسة .
المنشآت الصناعية	: الصناعات التي تساهم المؤسسة في راسمائها .
ممثل المؤسسة	: الاشخاص المعينين لتمثيل المؤسسة في مجالس ادارة الشركات الصناعية .

المادة ٣ - أ - يقدم المدير العام الى المجلس اسماء المرشحين لتمثيل المؤسسة في مجالس ادارة الشركات التي تساهم بها والذين تنطبق عليهم الشروط والمؤهلات المبينة في الفقرة التالية ليختار المجلس من بينهم الاشخاص المناسبين ويقوم الوزير برفع التنسيب الى مجلس الوزراء .
ب - يشترط في المرشح لتمثيل المؤسسة في مجالس ادارة الشركات التي تساهم فيها توفر الشروط التالية :-

- ١ - ان يكون من موظفي المؤسسة او موظفي الوزارات والدوائر والمؤسسات الاخرى على انه يجوز لمجلس الوزراء ان يعين الممثل من غير الموظفين اذا كان من ذوي الخبرة والكفاءة العالية .
- ٢ - ان لا تقل درجة الموظف عن الرابعة وما يعادلها .
- ٣ - ان لا يكون عضوا في مجلس ادارة شركة اخرى تساهم فيها الحكومة او المؤسسة .
- ٤ - ان يكون من ذوي الاختصاص وان يتناسب اختصاصه مع طريقة عمل الشركة الصناعية المرشح لها مع مراعاة التواحي الفنية والقانونية والمالية والادارية ما أمكن .

المادة ٤ - يترتب على ممثلي المؤسسة مراعاة مصلحتها في مجالس ادارة الشركات الصناعية وعليهم ان يقدموا تقارير ربع سنوية على الاقل الى المؤسسة تتضمن اوضاع ونشاط الشركة الصناعية التي يشتركون في مجلس ادارتها .

المادة ٥ - لمجلس الوزراء في اي وقت وتنسيب من المدير العام حق تغيير اي ممثل واستبداله بأخر ينسبه الوزير اذا رأى ان المصلحة تتطلب ذلك .

المادة ٦ - أ - تعتبر المكافآت المقررة لممثل المؤسسة في مجلس ادارة شركة صناعية تساهم فيها المؤسسة ايرادها ويوضع في حسابها .

ب - يتقاضى ممثلو المؤسسة مكافآت تمثيلهم في مجالس ادارة الشركات الصناعية التي تساهم فيها المؤسسة من صندوقها في الحدود التي قررتها القوانين والانظمة على ان لا يزيد مجموع المكافآت الممنوحة لكل ممثل عن ثلاثمائة وستين دينارا في السنة .

المادة ٧ - يضع المدير العام التعليمات الخاصة بما يلي :

أ - تحديد اسلوب وطريقة اعداد التقارير الواجب تقديمها الى المؤسسة من قبل ممثليها في مجالس ادارة الشركات الصناعية .

ب - وضع القواعد لتحديد الحالات ونوع القضايا التي يتوجب على ممثل المؤسسة الرجوع الى المدير العام لاختار رأيه بشأنها .

المادة ٨ - ينفي اي نظام آخر الى المدى الذي تتعارض فيه احكامه مع احكام هذا النظام .

١٩٧٤/٣/٢٤

اختصاصات

وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية	وزير الثقافة والاعلام	وزير المالية	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
فؤاد قاتيش	عدنان ابو عوده	ذوقان الهنداوي	بالوكالة وزير الانشاء والتعمير صبيحي امين عمرو

وزير النقل	وزير الاشغال العامة	وزير السياحة والآثار	وزير العدل	وزير الاقتصاد الوطني
نديم زرو	...	غالب بركات	سالم مساعده	عمر النابلي

وزير دولة للشؤون الارضية المحتلة المواصلات الداخلية الصحة الشؤون الخارجية التربية والتعليم
طاهر نفقات المصري محي الدين الحسيني احمد عبد الكريم الطراونة فؤاد الكيلاني زهير المهني مضر بدران

وزير التسوين	وزير الاوقاف والشؤون	وزير دولة	وزير	وزير الشؤون
عبد العزيز الحياط	لشؤون رئاسة الوزراء	الزراعة	مروان الحمود	يوسف ذهني

هكذا من الأشهر

نظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية

بمقتضى المادتين ١٢٠ و ٣١ من الدستور

والمادة (٩) من قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٧٤

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٤/٤/٧

نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٢٧) لسنة ١٩٧٤

نظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية

للسنة المالية ١٩٧٤

صادر بمقتضى المادتين (١٢٠ و ٣١) من الدستور والمادة (٩) من قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٧٤

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية لسنة ١٩٧٤) ويعمل به اعتباراً من تاريخ ١٩٧٤/٣/١ .

المادة ٢ - تحدد تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية وعدد الوظائف المصنفة وغير المصنفة والوظائف بعقود في كل منها واسماء هذه الوظائف ودرجاتها ورواتبها حسبها هو مبين في الجدول الملحق بهذا النظام والسلي يعتبر جزءاً منه .

المادة ٣ - لا يجوز ملء وظيفة اي موظف يعار للخدمة خارج الحكومة بأكثر من موظف واحد يستخدم مؤقتاً وعند الضرورة بموجب عقد للقيام بمهام وظيفة الموظف المعار خلال مدة الاعارة شريطة عدم تجاوز محصصات تلك الوظيفة .

المادة ٤ - على الرغم مما ورد في اي نظام آخر :

أ - لا يجوز استعمال الدرجات المهددة لترقيع الموظفين وفقاً لاحكام المادة (٦) من النظام المعدل لنظام الخدمة المدنية (النظام رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٦) والمادة (٣٤/ج) من نظام الخدمة المدنية رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٦ لغايات التعيين او الترقيع وفقاً لاحكام المادة (٧) من النظام المعدل المذكور باستثناء ما ورد في الفقرة (ب) من هذه المادة .

ب - لا تعتبر الدرجات المشار اليها في الفقرة (أ) من هذه المادة شاغرة لغايات الترقيع او التعيين الا في الحالات التي يجري فيها ترقيع الموظفين الذين احدثت لهم هذه الدرجات الى دوائر شاغرة او اذا لم تتوفر فيهم الشروط المنصوص عنها في المادة (٦) من النظام المعدل لنظام الخدمة المدنية النظام رقم (٩٢ لسنة ١٩٦٦) .

ج - يتخافى الموظف غير المستأنف الذي احدثت له وظيفة لغايات التصنيف في الجدول الملحق بهذا النظام وراتبه من محصصات هذه الوظيفة الى ان تتخذ الاجراءات الضرورية لتصنيفه وفقاً لاحكام نظام الخدمة المدنية المعمول به .

المادة ٥ - على الرغم مما ورد في نظام الخدمة المدنية او اي نظام آخر يجري ترقيع المريض القانوني او الممرضة القانونية اذا امضت مدة سنة في رتب السنة الثالثة من الدرجة وذلك للذين تم منحهم درجة استثنائية خلال سنة ١٩٧٣ هـ .

المادة ٦ - على الرغم مما ورد في احكام نظام الخدمة المدنية او في المادة (٤) من هذا النظام، لا يجوز ترقيع الموظف الذي عدل وضعه الى درجة اعلى الا اذا اكل فيها مدة ثلاث سنوات خدمة فعلية خلال سنة ١٩٧٤ واذا كان التعديل الى منتهى الدرجة او السنة الرابعة منها فيرفع اذا اكل مدة سنتين خدمة فعلية .

المادة ٧ - أ - على الرغم مما ورد في اي نظام او تشريع آخر يستثنى الموظفون بعقود (الموظفون المؤقتون) الذين نقلت محصصات وراتبهم من الموازنة الرأسمالية الى الموازنة الجارية في قانون الموازنة العامة رقم (١) لسنة ١٩٧٤ من احكام المادة (٢) من هذا النظام .

ب - لا يعين اي موظف جديد على حساب المادة (١٣) من النفقات الجارية في قانون الموازنة العامة / الموظفون بعقود (الموظفون المؤقتون) .

المادة ٨ - أ - لا يجوز تعيين او ترقيع او نقل أي موظف في او الى اية وظيفة فنية الا من ذوي الاختصاص ممن تتوفر فيهم الخبرة العلمية والعملية .

ب - لا يجوز ان يشغل اي موظف اداري وظيفة فنية تتطلب مؤهلات علمية ذات اختصاص تفي باغراض وطبيعة عمل تلك الوظيفة .

ج - يجوز ان يشغل الموظف الفني وظيفة ادارية حسب مقتضيات العمل .

د - يستثنى من احكام هذه المادة الموظفون الاداريون الذين يشغلون وظائف فنية قبل صدور هذا النظام .

احكام جارية

١٩٧٤/٤/٧

وزير الثقافة	وزير	وزير الاشياء والتعمير ووزير الاوقاف	رئيس الوزراء ووزير
والاعلام	المالية	والشؤون والمقدسات الاسلامية بالوكالة	الخارجية والدفاع
عبدان ابو عوده	ذوقان الهنداوي	صبيحي امين عمرو	زهد الرفاعي

وزير	وزير	وزير	وزير	وزير
الرياسة والتعمير	النقل	الاشغال العامة والسياحة والآثار	العدل	وزير الداخلية للشؤون
مضر بدوان	نديم زرو	احمد الشوبكي	غالب بركات	فؤاد قاليبش

وزير دولة لشؤون	وزير	وزير	وزير	وزير
الارض المحتلة	المواصلات	الداخلية	الصحة	لشؤون الخارجية
طاهر نفقات المصري	احمد عبدالكريم الطراونه	فؤاد الكيلاني	زهير المكي	وزير دولة

وزير	وزير	وزير	وزير
لشؤون	وزير	وزير	وزير
صالح الشرع	مروان دودين	مروان احمدود	يوسف ذهني

هكذا من الله على

نحس الحسن بن طرول نائب جبهة الملك المعظم

بعد الاطلاع على الفقرة (١) من المادة (٣٧) من الدستور
نامر بما هوأت :

المادة ١ - يحدث وسام عسكري باسم (مدالية حرب رمضان)

المادة ٢ - تتألف المدالية من درجة واحدة .

المادة ٣ - أ - تمنح المدالية لضباط وافراد القوات المسلحة الاردنية الذين اشتركوا في حرب العاشر من رمضان سنة ١٣٩٣ هـ الموافق السادس من تشرين اول سنة ١٩٧٣ م .

ب- يجوز منحها الى ضباط وافراد القوات العربية التي اشتركت في حرب رمضان في الجبهة السورية.

المواصفات

المادة ٤ - تتكون المدالية من :-

أ - قطعة معدنية مستديرة الشكل بقطر (٤٠ مم) ومطلية بالفضة يعلوها التاج الملكي الاردني الهاشمي وجهها الامامي مرسوم في منتصفه صورة نافرة لجلالة الملك الحسين المعظم يحيط بها في النصف العلوي عبارة (ذكرى معارك رمضان المبارك) وفي النصف السفلي عبارة (العاشر من رمضان ١٣٩٣ هـ الموافق ٦ تشرين اول ١٩٧٣ م) مكتوبة بأحرف نافرة . ووجهها الخلفي مرسوم عليه خارطة تمثل موقع المعركة في الجمهورية العربية السورية بظلها وبشكل متجاور العلمان الاردني والسوري يسارية نافرة لكل منهما تكون ألوانها موشاة بالمينا الاسود والاحمر والابيض والاخضر .

ب- شريط مؤلف من ألوان العلم العربي مصنوع من القماش الحريري المموج بقياس ٣٨ مم ٥٥ مم ألوانه بالترتيب والمقاسات التالية :

يتوسط الشريط اللون الاحمر بعرض (١٠ مم) ويليه من كلا جانبيه اللون الابيض بعرض (١ مم) ثم اللون الاخضر بعرض (٦ مم) ثم اللون الابيض بعرض (١ مم) وينتهي باللون الاسود بعرض (٦ مم) .

وفي اعلى الشريط مشبك او دبوس مخفي خلف الشريط بشكل فقي لحمل الشريط المدالية .

ج - حلقة اقية الشكل مخفية خلف التاج الملكي لربط شريط المدالية .

د - علبة مصنوعة من الكرتون المقوى سماكة (٤ مم) بطول (١٥٠ مم) وعرض (١٠٠ مم) مكسوة من الخارج بمشع بيز احمر او اية مادة اصطناعية شبيهة بالجلود . غطاؤها بمطون بحريز اطلس مموج باللون الابيض وارضيته بمخمل اخضر ومجوة بمخيم المدالية والمدالية المصغرة ومطبوع في وسط الغطاء من الخارج شعار الدولة ضمن اطار فضي وفي وسطه من الداخل شعار الجيش العربي والعلبة لا قطة لاغلاقها .

هـ - مدالية مصغرة تتكون من :-

١ - قطعة معدنية قطرها (٢٠ مم) .

٢ - دبوس افقي لحمل المدالية .

٢ - شريط بقياس (١٦ مم ٥٠ مم) ألوانه بالترتيب والمقاسات التالية :-
يتوسط الشريط اللون الاحمر بعرض (٤ مم) ويليه من كلا جانبيه اللون الابيض بعرض (٥ مم) ثم اللون الاخضر بعرض (٥ مم) ثم اللون الابيض بعرض (٥ مم) وينتهي باللون الاسود بعرض (٢٥ مم) .

للدقة هـ - يحدث وسام عسكري باسم (مدالية معركة الكرامة) .

للدقة ٦ - تتألف المدالية من درجة واحدة .

للدقة ٧ - تمنح المدالية لضباط وافراد القوات المسلحة الاردنية الذين اشتركوا في معركة الكرامة ٢١ آذار ١٩٦٨ والذين ساهموا في نجاح خطة الدفاع ودحر العدو من ارض الوطن .

المواصفات

للدقة ٨ - تتكون المدالية من :-

أ - قطعة معدنية مستديرة الشكل بقطر (٤٠ مم) ومطلية بالذهب عيار (٢٢) قيراط . يوجد في اعلى اطرافها الخارجي شكل متحرك مثلث الشكل مثبت عليه اكليل من الغار بعرض (٣٥ مم) وارتفاع (١٧ مم) طرفاه من الخلف مربوطان بحامل معدني سماكة (٢ مم) . وجهها الامامي مرسوم في منتصفه صورة مجسمة تمثل المعركة المشرفة يحيط بها في النصف العلوي عبارة (معركة الكرامة) وفي النصف السفلي تاريخ (٢١ آذار ١٩٦٨ م) مكتوبة بأحرف نافرة . ووجهها الخلفي مكتوب في منتصفه الآية القرآنية الكريمة (كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة) يحيط بها في النصف العلوي عبارة (باسم الله الرحمن الرحيم) وفي النصف السفلي عبارة (صدق الله العظيم) مكتوبة بأحرف نافرة .

ب- شريط مصنوع من القماش الحريري المموج بقياس ٣٨ مم ٥٥ مم ألوانه بالترتيب والمقاسات التالية :-
يتوسط الشريط اللون الاحمر بعرض (٢٠ مم) وارتفاع (١٧ مم) ويليه من كلا جانبيه اللون الاصفر الذهبي بعرض (٢ مم) ثم اللون الازرق الفاتح بعرض (٧ مم) .
وفي اعلى الشريط مشبك او دبوس مخفي خلف الشريط بشكل افقي لحمل شريط المدالية .

ج - دبوس صغير بشكل غار قياس (١٠ مم) يصنع مع كل قطعة شريط يثبت في منتصف شريط المدالية .

هكذا من المأهول

د - علبة مصنوعة من الكرتون القوي سماكة (٤ مم) بطول (١٥٠ مم) وعرض (١٠٠ مم) مكسوة من الخارج بمشمع بيز أزرق أو اية مادة اصطناعية شبيهة بالجلد . غطاؤها بمطن بحريز اطلس معوج باللون الاصفر وارضيها بمخمل احمر وثبوتة بحجم المداليتين ومطبوع في وسطه النطاء من الخارج شعار الدولة ضمن اطار ذهبي وفي وسطه من الداخل شعار الجيش العربي ، وللملبة لاقطة لاغلاقها .

هـ - مدالية مصغرة تتكون من :-

١ - قطعة معدنية قطرها (٢٠ مم) .

٢ - دبوس افقي لحمل للمدالية .

٣ - شريط بقياس (١٦×٥٠ مم) الوانه بالترتيب والمقاسات التالية :-

يتوسط الشريط اللون الاحمر (٩ مم) ويليه من كلا جانبيه اللون الاصفر بعرض (١ مم) ثم اللون الازرق بعرض (٥ مم) .

١٩٧٤/٣/٢٤

أحمد بن طلال

وزير الدفاع بالوكالة

صبيحي امين عمرو

رئيس الوزراء بالوكالة

صبيحي امين عمرو

قرار رقم (١) لسنة ١٩٧٤

مصدر عن المجلس العالي المنصوص عليه في المادة (٥٧) من الدستور

بناء على قرار مجلس الاعيان المرفر الصادر في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٤/٣/٢٣ اجتمع المجلس العالي المنصوص عليه في المادة (٥٧) من الدستور لاجل تفسير المادة (٩١) منه وبيان ما يلي :-

لقد وضعت الحكومة مشروع قانون باسم (مشروع قانون المؤسسة العامة للتأمين لسنة ١٩٧٢) ليحل محل قانون مؤسسة التأمين رقم ٢٥ لسنة ١٩٧١ وعرض على مجلس النواب فقام المجلس وهو بصدد النظر بالمشروع بوضع مشروعاً يتضمن إلغاء قانون المؤسسة النافذ المعمول دون الموافقة على مسامحة الحكومة من حيث احلال قانون آخر مثله . فعمل هذا الاجراء الذي قام به مجلس النواب يستبر دستورياً وداخلاً في مفهوم حقه في تعديل مشروع القانون بالمعنى المنصوص عليه في المادة ٩١ المشار اليها ام لا ؟

وبعد الاطلاع على قانون المؤسسة العامة للتأمين رقم ٢٥ لسنة ١٩٧١ ومشروع قانون المؤسسة العامة للتأمين لسنة ١٩٧٢ وعلى قرار اللجنة القانونية في مجلس النواب وقرار اللجنة القانونية لمجلس الاعيان يتبين لنا :-

١ - ان المادة ٩١ من الدستور والمطلوب في تفسيرها تنص على ما يلي (يعرض رئيس الوزراء مشروع كل قانون على مجلس النواب الذي له حق قبول المشروع او تعديله او رفضه ، وفي جميع الحالات يرفع المشروع الى مجلس الاعيان ولا يصدر قانون الا اذا اقره المجلسان وصادق عليه الملك) ..

- ان المجلس العالي كان بتاريخ ١٩٥٥/١/٤ اصدر قراراً برقم (١) لسنة ١٩٥٥ فسر فيه المادة ٩١ المشار اليها بالقرارات التعديلية التي يقع لمجلس النواب ادخاله على مشروع اي قانون يعرض عليه من الحكومة هو التعديلات التي يتحصن في حدود استكمال المشروع وفي نطاق اهدافه ومبراميه سواء اكان ذلك بالزيادة او النقصان وانه لا يجوز ان يتناول التعديل احكاماً جديدة لا صلة لها بالغايات التي وضع المشروع من اجلها ، وقد نشر هذا القرار بالعدد ١٢١١ من الجريدة الرسمية واصبح نافذ المفعول .

ومن ذلك يتضح ان التعديل الذي يملك مجلس النواب ادخاله على مشروع اي قانون تعرضه الحكومة عليه يجب ان يتحصن في حدود استكمال المشروع وفي نطاق غاياته ومبراميه .

وحيث يتبين من نص مشروع المؤسسة العامة للتأمين المعروض من الحكومة على مجلس النواب ان الغاية التي وضع من اجلها لم تكن حل المؤسسة العامة للتأمين والغاء قانونها القائم وانما المسدود من وضعه هو الابقاء على الرسة وتنظيم الاحكام المتعلقة بها تنظيمًا جديدًا بقانون يحل محل قانونها القائم .

وحيث ان مشروع القانون الذي وضعه مجلس النواب وهو بصدد النظر بالمشروع الحكومي يتضمن حل الرسة المشار اليها والغاء قانونها القائم .

وحيث ان ذلك يعني رفض المجلس للمشروع المعروض ووضع مشروع قانون جديد من عنده . وحيث ان المجلس لا يملك من تلقاء نفسه وضع مشاريع قوانين اذ ان هذا الحق منوط بالحكومة بمقتضى احكام الدستور .

هكذا من الأشهر